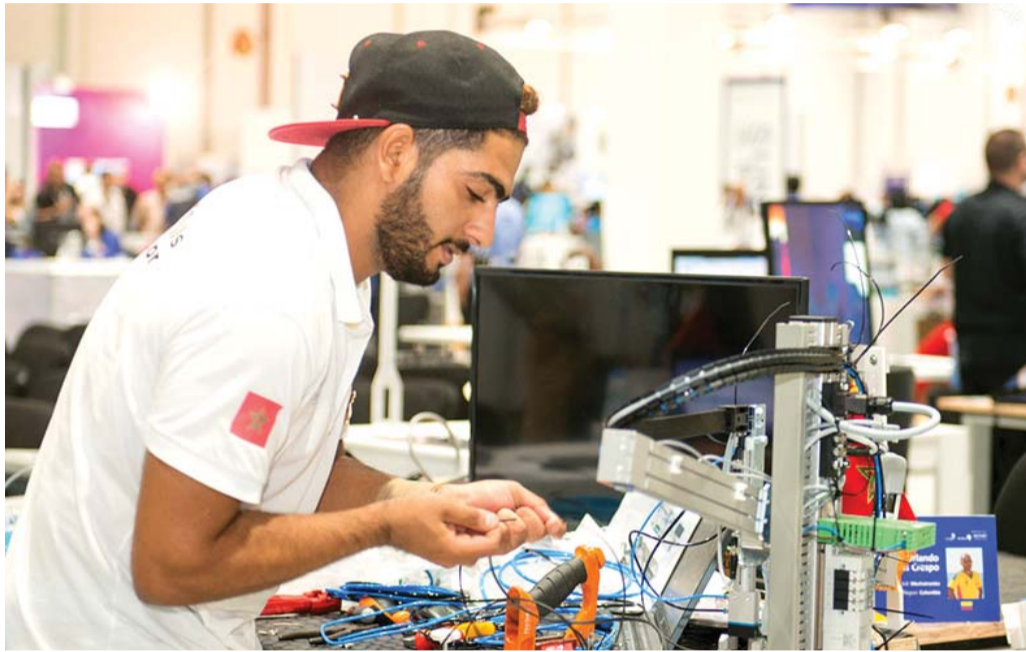


الرباط تلجأ إلى التمويل التعاوني لتعزيز سوق العمل

زيادة الدعم الحكومي لرواد الأعمال تفتح آفاق النمو المستدام



الاستثمار في الثروة البشرية

وأشارت دراسة للمنظمة الدولية للهجرة إلى أن سوق التمويل التعاوني في القارة الأفريقية ومنها المغرب يقدر بنحو 126 مليون دولار فقط سنة 2015. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فشكّل هذا النوع من التمويلات قرابة 100 مليون دولار خلال السنوات الخمس الماضية. ويأتي قرار الحكومة بعد أن أكد تقرير حديث للبنك الدولي نشره مطلع هذا الشهر أن المغرب لا يزال بعيداً عن بلوغ أهداف دعم سوق العمل في ظل الخطى البطيئة لتعزيز دور القطاع الخاص. وأشار البنك إلى أن الاقتصاد المغربي سجل أداءً مثيراً بعد أن ارتفعت نسبة السكان الذين وصلوا إلى سن العمل إلى 270 ألف شخص سنوياً، في حين أنه لا يتم توفير سوى 26 ألف فرصة عمل جديدة. وبناءً على تطور عدد السكان النشطين واستقرار فرص العمل المحددة، توقع أحمد الحلبي المندوب السامي للتخطيط في وقت سابق هذا العام، ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى 10 بالمائة مع نهاية العام ارتفاعاً من 9.8 بالمائة في العام الماضي، قبل أن يسجل 9.9 بالمائة في العام المقبل. وتقدم المغرب بتسعة نقاط في تصنيف مناخ الأعمال الصادر عن البنك، ليحتل المرتبة 60 من بين 190 دولة لهذا العام، بعد أن كان يحتل المرتبة 129 قبل 10 سنوات.

الإترنت من طرف الهيئات الحكومية وتوفير كافة الضمانات المالية والتقنية البشرية بهدف استدامة التمويلات. ويشترط القانون أن يكون المقر الاجتماعي للشركة في المغرب وأن يكون رأس مالها مقيداً بالكامل عند تأسيسها ولا يقل عن 300 ألف درهم (نحو 31 ألف دولار)، إلى جانب حصولها على اعتماد من المركزي. ويلزم القانون صاحب المشروع بعدم تجاوز المبلغ الذي تم جمعه لفائدة نفس المشروع مليون دولار، كما لا يمكن أن يتجاوز مجموع المساهمات التي يقدمها نفس الشخص 26 ألف دولار. ولا يمكن أن يتجاوز مجموع مختلف المساهمات التي يقدمها نفس الشخص الذاتي في كل مشروع، برسم السنة نفسها، مبلغ 52 ألف دولار. وبلغت فقير إلى أن هذا التمويل يهتم كل الفاعلين الاقتصاديين سواء أكانوا مستثمرين أم مساهمين أو مستفيدين لا يستطيعون الوصول إلى النظام المالي التقليدي. وقال إن "نوعية المشاريع المقترحة حالياً تخير مشكلة بلوغ السوق المالية التقليدية ولهذا جاء التمويل التعاوني كبديل يسمح لعدد كبير من أصحاب المشاريع والراغبين في الاستثمار بمبالغ بسيطة للتوجه إلى هذا النظام المالي الجديد".

ما يتعلق بعمليات القرض والتبرع، ومن طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل في ما يخص عمليات الاستثمار. وضماناً لتوفير التمويل التعاوني، حدد القانون القواعد التي ينبغي احترامها من قبل أصحاب المشاريع المزمع تمويلها وتأمين التحويلات وحماية المساهمين وسقف المبالغ المسموح بجمعها لكل مشروع ولدى كل مساهم بالنسبة لمختلف أشكال التمويل التعاوني.



كما حدد إجراءات وكيفية تأسيس ومزاولة الشركة المسيرة لمنصات التمويل التعاوني، وكذلك التزاماتها خصوصاً ما يتعلق بإعلام الجمهور وإعداد التقارير الدورية والإشهار. ويقوم التمويل التعاوني على ربط ثلاثة متدخلين، الأول هو صاحب المشروع، والثاني هو صاحب المنصة الرقمية، والثالث هو المساهم بأمواله عبر ثلاثة أنواع، سواء الهبة أو القرض أو الاستثمار. ويرى الخبير الاقتصادي المهدي فقير أنه لا بد من اعتماد هذه المنصات على

كثف المغرب جهوده لمواجهة تحديات البطالة بفتح أبواب التمويل التعاوني لدعم المشاريع الناشئة، في خطوة من المتوقع أن تساعد في تعزيز نظام الحماية الاجتماعية للمواطنين خاصة في المناطق الفقيرة والثابتة.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - صادقت الحكومة المغربية مؤخراً على مشروع قانون يتعلق بالتمويل التعاوني، الذي سيتيح لعدد كبير من أصحاب المشاريع الناشئة الوصول إلى مصادر التمويل. ويؤكد متابعون أن هذا التحرك يأتي في سياق استراتيجية متكاملة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه الادخار نحو فرص جديدة للتمويل لفتح آفاق أوسع لسوق العمل والحد من معدلات البطالة.

ويعتبر التمويل التعاوني آلية إضافية وجديدة لتمويل المشاريع من خلال جمع تمويلات محدودة لوضع المشاريع الصغيرة والمبتكرة على سكة النشاط المستدام.

واعتبر غسان حاجي، العضو بمركز المسيرين الشباب، أن التمويل التعاوني يشهد زخماً خاصة وأن من أهدافه الأساسية توفير فرص العمل وتحفيز التطوير والابتكار وجلب استثمارات خارجية وتطوير التعمير التجارية. وتعليقاً على القانون المنظم للتمويل التعاوني قال حاجي، إنه "فكرة النقاء عقلية المستثمر المغامرة وعقلية الحد منها". وأكد أن موافقة الحكومة على القانون جاءت بعد عدد من المشاورات دامت ثلاث سنوات لإعطاء حركية أكبر للتمويل الذاتي بالمغرب ليكون عاملاً مهماً للتطوير والتنمية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، وضع القانون إطاراً لمزاولة شركات التمويل التعاوني، كما أنشأ نظاماً متكاملًا لتنظيم هذه الأنشطة التمويلية. ويسمح القانون بإنشاء نظام خاص بشركات تسيير منصات التمويل التعاوني، وتطوّر نظام اعتماد الشركة المسيرة لمنصات التمويل التعاوني وتحديد كفاءات الإشراف ومراقبة هذه الأنشطة من طرف بنك المغرب المركزي، في

تصنيف أسهم السعودية يجذب 18 مليار دولار

جولة اقتراض جديدة للصندوق السيادي السعودي

دخل الاقتصاد السعودي في زخم جديد وأصبح محط أنظار صناديق الاستثمار بعد دخول سوقه المالي في مؤشرات الأسواق الناشئة. وانعكست تلك الثقة في انخفاض تكلفة صندوق الاستثمارات العامة من أسواق المالية العالمية لجمع 10 مليارات دولار.

الرباط - كشفت بيانات معهد التمويل الدولي أن سوق الأسهم السعودية تمكنت من جذب تدفقات أجنبية بقيمة 18 مليار دولار، منذ بداية العام الحالي بدعم من ضم البورصة إلى مؤشر مورغن ستانلي للأسواق الناشئة (أم.أس.سي.أي).

وأضاف المعهد، وهو أكبر مجمع للمؤسسات المالية في العالم، في تقرير صدر أمس أن السوق السعودية كانت الوجهة الأولى للاستثمار في الأسهم بين الأسواق الناشئة في الأسابيع الثلاثة الأولى من الشهر الماضي.

وأظهر التقرير أن الرياض جذبت تدفقات أجنبية بقيمة ملياري دولار منذ بداية الشهر الجاري. وتوقع أن تصبح استثمارات المحافظ الأجنبية المحرك الرئيسي لزيادة تدفقات رأس المال الأجنبي إلى السعودية في العام الحالي. وتضم البورصة السعودية (تداول) وهي أكبر الأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط من حيث القيمة السوقية، 187 شركة موزعة على 20 قطاعاً.

وذكرت المصادر أن مدة القرض عام واحد مع إمكانية تمديدتها لمدة لعام آخر. وأكدت أن الصندوق تلقى عروض إقراض تزيد قيمتها على نحو 20 مليار دولار.

وقالت بلومبيرغ إن القرض سوف يتيح للصندوق قدرًا من السيولة النقدية قبل طرح حصة من أسهم شركة المعادن الأساسية السعودية (سابك). وأشارت الوكالة إلى أن الصندوق السعودي كان يسعى في البداية إلى اقتراض ما يصل إلى 8 مليارات دولار عندما بدأت المحادثات مع البنوك في أبريل الماضي.

ومن المتوقع أن يسدّد صندوق الاستثمارات السيادي القرض عندما يحصل على 70.1 مليار دولار من بيع حصته البالغة 70 بالمائة في شركة سابك إلى شركة أرامكو، التي سوف تسدّد نصف قيمة الصفقة خلال العام الحالي مع جولة بقيمة القيمة خلال العامين المقبلين.

وكان صندوق الثروة السعودي قد اقتترض في العام الماضي 11 مليار دولار بفائدة تبلغ 75 نقطة أساس فوق سعر الليبور، رغم أن مدة القرض تبلغ 5 سنوات.

ويعتبر صندوق الاستثمارات العامة محوراً رئيسياً في جهود الحكومة السعودية لتنويع الاقتصاد وتقليل اعتماده على النفط في إطار ما يعرف بـ"رؤية المملكة 2030".

أرامكو تبدأ لأول مرة تجارة الخامات الأميركية

لندن - كشفت مصادر مطلعة أمس أن شركة أرامكو السعودية للتجارة باعت أول شحنة لها على الإطلاق من خام غرب تكساس الخفيف لشركة تكرير كورية جنوبية.

وتأتي الخطوة بينما تعمل الشركة التابعة لعملاق النفط السعودي على توسعة تعاملاتها المتعلقة بالنفط الأميركي لتعزيز حجم تجارتها. وتعد أرامكو للتجارة عنصراً

رئيسياً في استراتيجية أرامكو الأم لتوسعة أنشطتها في قطاعي التكرير والبتروكيماويات لزيادة مبيعاتها العالمية. وقالت المصادر لوكالة رويترز إن الذراع التجارية تشتري الخام الأميركي من مصفاة مونتيفا في تكساس لإعادة بيعه في آسيا.

وأكدت أن أرامكو للتجارة ترسل شحنات من النفط الأميركي، بما في ذلك خام غرب تكساس الوسيط ميدلاند وخام إيفل فورد المكثف وخام مارس العالي الكبريت، إلى شركات تكرير في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان

الاقتصاد الأزرق مفتاح إنعاش الصادرات الموريتانية

وكشف محافظ البنك المركزي الموريتاني عبدالعزيز ولد الداهي الأربيع الماضي، أن احتياطي العملة الصعبة تجاوز حاجز المليار دولار بنحو 48 مليون دولار. واعتبر ولد الداهي هذا المبلغ رصيدا مرحبا للدولة، التي تعاني من نسبة ديون مرتفعة قياسا بالنتائج المحلي الإجمالي السنوي.

وترتبط موريتانيا باتفاقيات في مجال الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي، تجني بموجبها سنويا 109 ملايين يورو، وتشهد هذه الاتفاقيات مراجعات دورية وسط مساع موريتانية لإيجاد بديل أكثر مردودية.

ومن أجل تعزيز حوكمة القطاع وتقوم الشركة بتحضير وتحويل وحفظ وتعليب المنتجات البحرية وخاصة الأسماك الصغيرة ومنتجات السردين، فضلا عن الاستفادة من أسماك السطح التي تحظى بالأولوية من طرف الحكومة. وتظهر الأرقام أن الشركة تعالج سنويا 1.5 مليون طن من الأسماك، منها 1.2 مليون طن من أسماك السطح. وساهمت عوائد الصيد البحري العام الماضي في انتعاش الاقتصاد الموريتاني بعد أن بلغت مستويات عالية عند نحو 514 مليون دولار ارتفاعاً من 480 مليون دولار بنهاية 2016.

الصحراوي الداهي وتيار الكناري البارز جوا ملائماً لتكاثر الأسماك. ويرى مختصون أنه بالإمكان اصطيد أكثر من مليوني طن سنوياً من الأسماك من دون أن ينضّر النمو الطبيعي للثروة البحرية في المنطقة.

وتتميز المياه الموريتانية بتنوع كبير في الأسماك يبلغ 700 نوع، منها 200 ذات قيمة تجارية، تستغل 6 أنواع منها فقط في الأسواق التجارية المحلية والعالمية رغم توفر مقدرات هائلة في موريتانيا في مجال الصيد البحري.

514 مليون دولار قيمة صادرات الأسماك الموريتانية في 2018 وهي تطمح لمضاعفة عوائدها

ويعتبر قطاع الصيد البحري أكبر مصدر لتوفير فرص العمل في البلاد، التي تعد من بين أضعف اقتصادات منطقة المغرب العربي، فضلاً عن كونه مورداً أساسياً للعملة الصعبة. وتفسير البيانات الرسمية إلى أن القطاع يوظف أكثر من 30 ألف شخص وخاصة الصيد التقليدي، حيث يوفر أكثر من 54 بالمائة من إجمالي الوظائف التي يوفرها القطاع، فيما تبلغ القوى العاملة الأجنبية المستخدمة في الصيد حوالي 14 بالمائة.

عزّزت موريتانيا رهانها على إحداهن قفزة في قطاع الثروة السمكية عبر استقطاب الاستثمارات العربية إلى أهم قطاعاتها الاقتصادية الاستراتيجية وإقامة شراكات مع القطاعين الحكومي والخاص لتتنمى ثروتها البحرية الهائلة على أسس مستدامة وتعزيز أوضاعها المالية الهشة.

نواذيبو (موريتانيا) - وجهت الحكومة الموريتانية أنظارها خلال الأونة الأخيرة إلى الفرص المهمة في صناعة الثروة السمكية لتعزيز دورها في الاقتصاد المحلي.

وتسعى الدولة، التي تشهد في السنوات الأخيرة تراجعاً في معدلات النمو وظروفاً طبيعية قاسية تتمثل في الجفاف أثرت سلباً على الأراضي الصالحة للرعي، إلى دعم قطاع الصيد البحري بكل الطرق لتحقيق عوائد إضافية لخزينة الدولة.

وتتسلح السلطات باستراتيجية بحرية تمتد إلى العام 2025 تشمل تقديم حوافز أكبر للصيادين المحليين وتعزيز البنية التحتية والحفاظ على الثروة السمكية وتعزيز اندماج القطاع في الاقتصاد.

وتعدّ الفرص المتاحة للتمويل العربي كثيرة ومشجعة خاصة في ظل مناخ الأعمال الإيجابي حالياً الذي تدعمه إرادة سياسية تتماشى مع خطط تنشيط السوق العربية من خلال قانون استثمار جاذب. وكانت السلطات قد وفّرت ترسانة من القوانين منذ العام 2012 لتوفير